مجلس النواب
الفريق الاشتراكي
الرقم :10303

الرباط في : 26/6/2019

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفوي - عادي

الدليل الموحد لأثمان المعاملات العقارية بمختلف المدن المغربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

بعد خمس سنوات من اعتماد المديرية العامة للضرائب للدليل المرجعي لأثمان العقار، كأساس لاحتساب الضرائب على الارباح العقارية، لم تقم الإدارة الضريبية بتحيين معطياتها إلا لمدينتي طنجة في يناير 2019، والدار البيضاء ابتداء من يوليوز 2019 (وفق الاتفاق الاخير الموقع بتاريخ 2019/06/12، بين المديرية العامة للضرائب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية). في حين أن المدن الأخرى لازالت تعتمد على دليل مرجعي يعود لسنوات 2015 أو 2016 أو 2017 أو 2018، دونما اعتبار للركود الحاصل في هذا المجال طوال هذه السنوات الأخيرة. الشيء الذي أثر على العمليات التجارية بفعل عدم الاقبال على البيع بثمن أقل من السعر المرجعي تفاديا للمراجعات الضريبية.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، عن أسباب التأخر الحاصل في تفاعل الإدارة الضريبية مع مستجدات السوق العقارية بالمدن الكبرى؟ وعن الإجراءات التي تعتزمون اتخادها من أجل التحيين التلقائي وتجويد المعطيات المتضمنة في مختلف المراجع الموحدة للأثمان.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:
امام شقران